وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٤/١١/٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٣/١٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠١٥٨٤١ جنيهًا (فقط اثنان مليون وخمسة عشر ألفًا وثمانمائة وواحد وأربعون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٦٦٦٤٥٨ جنيهًا (فقط مليون وستمائة وستة وستون ألفًا وأربعمائة وثمانية وخمسون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٣٤٩٣٨٣ جنيهًا (فقط ثلاثمائة وتسعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وثلاثة وثمانون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٣/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن